

# الإسناد ومسالك الرواية في الخبر الديني (أخبار أسباب النزول أنموذجاً)

الجزء الثاني: طُرُق التَحْمَل والأداء

بسّام الجمل  
باحث تونسي



قسم الدراسات الدينية

## الملخص:

نتناول في هذا الجزء الثاني من الدراسة طرق تحمّل أخبار أسباب النزول ومصطلحات الأداء الموافقة لها. وقد استدعى منا ذلك أن نُعرّف بها تعريفاً نظرياً بالرجوع إلى المصادر المتخصّصة في هذا الموضوع. ثمّ أنجزنا عملاً تطبيقياً مداره على الأقسام الخمسة، من مجموع ثمانية نظرياً، من طرق التحمّل ومصطلحات الأداء التي وُظّفت في أخبار أسباب النزول، وهي: السماع والقراءة والإجازة والمكاتبة والوجداء. وخلصنا، بعد التحليل والدراسة المفصّلة، إلى أنّ مسالك رواية أخبار أسباب النزول غلب عليها التنوّع في الصيغ والتعدّد في المصطلح، وهي صيغ عبّرت عن موقفين متقابلين: تميّز الأوّل بالمرونة في استخدام العبارات والمصطلحات الداخلة في طرق التحمّل، واتّسم الثاني بتشدّد أصحابه في التعامل مع هذه المصطلحات. وأرجعنا الأمر إلى استفحال ظاهرة وضع الأحاديث واختلاق أخبار أسباب النزول بعد انقضاء عهد الدعوة المحمّديّة، فضلاً عن ميل علماء الحديث المتأخّرين إلى التساهل في إطلاق عبارات الأداء على مختلف طرق التحمّل دون تمييز ما يقوم بين تلك العبارات من فروق. ثمّ أقمنا البرهان على أنّ طرق التحمّل تلك مشدودة إلى مرجعيّتين في نقل المعرفة هما: الشفوي والمكتوب. أضف إلى ذلك التلازم الجليّ بين الحديث النبوي وعلم أسباب النزول في بنية الخبر الديني عموماً.



إنّ العلاقة الوثيقة التي بيّناها آنفاً<sup>1</sup> بين علم أسباب النزول والحديث النبويّ أدّت إلى اعتماد المفسّرين وعلماء القرآن والمحدّثين على مختلف طرق التحمّل في نقل الأخبار. والمقصود من طرق التحمّل، ههنا، "الطرائق المختلفة التي يتمّ بها الاتصال بين الراوي والخبر المرويّ [...] أي كيفية سماع الحديث أو تلقّيه وصفة ضبطه"<sup>2</sup>. ومن البديهيّ أن نجد عدداً من طرق التحمّل موزّعة على المؤلّفات التي احتفى بها أصحابها بسلاسل الإسناد وحرصوا، مع تفاوت بينهم، على اتصال حلقاتها. ولذلك سنكتفي في معالجة هذا الموضوع بقسم من مدوّنتنا النصّيّة. وكان تعويلنا على كتاب الواحدي وتفسير الطبري كبيراً في استخراج الشواهد الموافقة لطرق التحمّل. بينما لم نجد في تفاسير الطبرسي والرازي والقرطبي وغيرها مادة تسمح بالعودة إلى هذه المصنّفات في هذا المبحث.

ولذلك رأينا فائدة في التعريف بطرق التحمّل تعريفاً نظرياً مع ما يوافقها من «مصطلحات الأداء»<sup>3</sup>، بالاستناد إلى مصنّفات علوم الحديث النبويّ. ثمّ سقنا ما يوضّح تلك الطرق توضيحاً إجرائياً، عسانا نخلص بعد ذلك كلّه إلى جملة من الاستنتاجات.

لئن عدّدت طرق تحمّل الحديث ثمانية أقسام وهي على التوالي: السماع والقراءة والإجازة والمناولة والمكاتبة والإعلام والوصيّة والوجادة<sup>4</sup>، فإنّ ما استعمل منها في أسانيد أخبار أسباب النزول لم يتعدّد خمسة أقسام<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - تراجع الجزء الأوّل من هذا البحث بموقع مؤسّسة "مؤمنون بلا حدود" للدراسات والأبحاث (تاريخ النشر).

<sup>2</sup> - محمّد القاضي، *الخبر في الأدب العربيّ*، ص: 230-231. (ننّبّه إلى أنّ المعطيات التوثيقية الكاملة للمصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث موجودة ضمن اللائحة الخاصّة بذلك الواردة في آخر هذا العمل)

<sup>3</sup> - *المرجع نفسه*، ص: 230. وتجدر الإشارة إلى أنّنا لن نهتمّ بالشروط التي وضعها علماء الحديث كي تكون رواية الراوي للحديث مقبولة من قبيل شروط العدالة والضبط والثقة وبين سماع الحديث وغيرها. فهذه الشروط مستمدة من خارج طرق التحمّل المتعلّقة بأسانيد أخبار أسباب النزول.

<sup>4</sup> - انظر تعريفاً مفصّلاً لهذه الأقسام كلّها في:

- الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*، ص: 293-391

- عياض بن موسى اليحصبي (ت 544 هـ)، *الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع*، تحقيق: أحمد صقر، طبعة أولى، القاهرة / تونس، 1970، ص: 68-121.

- *مقدّمة ابن الصلاح*، ص: 132-181.

- جلال الدين السيوطي، *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*، ج: II، ص: 8-63

<sup>5</sup> - ربّنا هذه الأقسام ترتيباً تفاضلياً على النحو الذي قرّره علماء الحديث القدامى.

## 1. السماع

يتمثل الضرب الأول من ضروب تحمّل الحديث في "السماع من لفظ الشيخ، وهو منقسم إلى إملاء وتحديث، وسواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه، وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الكثيرين"<sup>6</sup>. ولما كانت منزلة هذا المسلك في الرواية أثيرة لدى علماء الحديث، فإنهم قبلوا، على العموم، مصطلحات عديدة تفي بالغرض في تأدية السماع، من قبيل «حدّثنا» و«أخبرنا» و«أنبأنا»، و«سمعتُ فلاناً يقول» و«قال لنا فلان»... غير أنّ التوسيع في عدد مفردات الأداء لم يمنعهم من المفاضلة بينها. وقد اختلفوا في هذا الباب اختلافاً من ذلك أنّ الخطيب البغدادي قدّم عبارة «سمعتُ» على «حدّثنا» و«حدّثني»، وجعل في الرتبة الثالثة عبارة «أخبرنا»، وهو كثير في الاستعمال حتّى إنّ جماعة من أهل العلم لا يكادون يخبرون عمّا سمعوه من لفظ من حدّثهم إلّا بقولهم «أخبرنا» منهم حمّاد بن سلمة وعبد الله بن المبارك وهشيم بن بشير...<sup>7</sup>.

أمّا ابن الصلاح، فإنّه قدّم «حدّثنا وأخبرنا» على «سمعتُ». والعلّة في ذلك "أنّه ليس في «سمعتُ» دلالة على أنّ الشيخ رواه الحديث وخاطبه به، وفي «حدّثنا وأخبرنا» دلالة على أنّه خاطبه به ورواه له، أو هو ممّن فعل به ذلك"<sup>8</sup>. وإذا ضارح علماء الحديث في الدلالة الاصطلاحية بين «حدّثنا» و«أخبرنا» فإنّ في العديد من المصادر القديمة، من تفسير وعلوم قرآن وحديث وتاريخ، ما يحمل على الظنّ بأنّ «حدّثنا» غير «أخبرنا». وشاع هذا التمييز أكثر ما شاع في القرنين الثالث والرابع للهجرة. من ذلك أنّ الطبري لا يكاد يستعمل في تفسيره وتاريخه عبارة «أخبرنا». وبالمقابل تواتر عنده استعمال «حدّثنا» أو «حدّثني».

أمّا البخاري، فإنّه نادراً ما يستعمل عبارة «أخبرنا» في صحيحه. وحتّى إن أوردتها، فإنّها تأتي داخل سلسلة الإسناد لا في رأسها<sup>9</sup>. وممّا يقوّي ما ذهبنا إليه أنّ الواحد يستعمل في الإسناد نفسه عبارة «أخبرنا» مع ذكر مكان الإخبار وزمانه من ناحية ومصطلح «حدّثنا» عارياً من كلّ تحديد من ناحية أخرى. يقول في الإسناد المتعلّق بسبب نزول الآية 102 من سورة النساء 4: "أخبرنا الأستاذ أبو عثمان الزعفراني المقرئ سنة خمس وعشرين، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي بن زياد السديّ سنة ثلاث وستين قال: أخبرنا أبو سعيد الفضل بن محمد الجزري بمكّة في المسجد الحرام سنة أربع وثلاثمائة قال: أخبرنا علي بن زياد اللحجيّ

<sup>6</sup> - القاضي عياض، الإمعان، ص: 69. وانظر التعريف نفسه في مقدّمة ابن الصلاح، ص: 132. وراجع صيغة أخرى لهذا التعريف في السيوطي، تدريب الراوي، م. م، ج: II، ص: 8

<sup>7</sup> - مقدّمة ابن الصلاح، ص: 134

<sup>8</sup> - المصدر نفسه، ص: 135

<sup>9</sup> - انظر: صحيح البخاري، ج: III، ص: 295 (حديث رقم 4847).

قال: **حدّثنا** أبو قُرّة موسى بن طارق قال: ...<sup>10</sup>. ويبدو من هذا المثال أنّ عبارة «حدّثنا» قد تمخّضت للسمع، بينما دلّت كلمة «أخبرنا» على مرتبة من مراتب التحمّل وهي «القراءة على الشيخ». بل إنّ من الرواة من عمد إلى ضبط طريقة تلقّي الحديث ضبطاً دقيقاً. فـ”... عن حبيب بن أبي أُوس قال: **حدّثني** عمرو بن العاص من فيه إلى أدني قال: ...<sup>11</sup>. ورغم ما يمكن فهمه ضمناً من هذه المحاولات للتمييز بين «أخبرنا» و«حدّثنا» في تأدية الرواية من طريق السماع، فإنّ تلك المحاولات انحصرت في مبادرات فردية لم تتطوّر إلى قيام إجماع عليها<sup>12</sup>.

وإذا تفحصنا أسانيد أخبار أسباب النزول، بأنّ لنا قيام قسم منها على السماع. ووجدنا مصطلحين دالّين عليه هما «السماع» ذاته و«الإملاء». وفضلاً عن ذلك يمكن اعتبار مصطلح «حدّثنا» متعلّقاً بهذه الطريقة في التحمّل على نحو ما بيّناه سابقاً. ولعلّ ما تجدر ملاحظته أنّ عبارة «سمعت» لم تردّ ولو مرّة واحدة في بدايات أخبار أسباب النزول. وأقصى ما وجدناه اندراج هذه العبارة داخل حلقات الإسناد على سبيل الوصل بين الراوي والراوي. فعند التعرّض إلى سبب نزول الآية السابعة من سورة «المنافقون»<sup>63</sup>، يسوق الطبري الإسناد التالي: “أخبرنا أبو كريب والقاسم بن بشر بن معروف قالوا: حدّثنا يحيى بن بكير قال: حدّثنا شعبة عن الحكم قال: سمعتُ محمّد بن كعب القرظيّ قال: سمعتُ زيد ابن أرقم قال: ...<sup>13</sup>. فقد تلقّى الحكم بن عطية الرواية سماعاً من محمّد بن كعب القرظيّ (ت. 118 هـ)، وهو بدوره تلقّى الخبر سماعاً من زيد بن أرقم (ت. 68 هـ).

ويورد البخاري سبب نزول الآية 223 من سورة البقرة 2 بالإسناد التالي: “حدّثنا أبو نعيم، حدّثنا سفيان عن ابن المنكر: سمعتُ جابراً رضي الله عنه قال: ...<sup>14</sup>. فالواضح أنّ ابن المنكر قد تلقّى الرواية سماعاً من جابر بن عبد الله. وعثرنا على هذه الطريقة في التحمّل عند الواحد في بعض سلاسل الإسناد. من ذلك قوله في مفتتح الخبر الخاصّ بسبب نزول الآية الأولى من سورة الفتح 48: “أخبرنا منصور بن أبي منصور الساماني قال: أخبرنا عبد الله بن محمّد الغامي قال: حدّثنا محمّد بن إسحاق الثقفي قال: حدّثنا أبو الأشعث قال: حدّثنا

<sup>10</sup>- أسباب النزول، ص ص: 181-182

<sup>11</sup>- تاريخ الطبري، ج: III، ص ص: 29-30

<sup>12</sup>- يقول فؤاد سزكين متحدثاً عن مصطلحات «حدّثنا» و«أخبرنا» و«سمعت»: “بالرغم من قدّم هذه المصطلحات، فيبدو أنّه لم يكن ثمة اتفاق في استخدامها. فقد اعتاد بعض المحذّثين أن يقولوا «سمعتُ» في حالة النقل بالسمع، وكانت عادة آخرين أن يقولوا «حدّثنا» (إذا كان النقل قراءة، على عكس «أخبرنا»). وفي النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة كانت الأغلبية تفضّل «أخبرنا» في كلا النوعين...”، تاريخ التراث العربي، مج: I، ص: 247.

والحقيقة أنّنا لا نوافق المؤلف في القول بأنّ «أخبرنا» شاعت في نقل الرواية سماعاً منذ القرن الثاني، خاصّة أنّه لم يبرهن على موقفه هذا.

<sup>13</sup>- تفسير الطبري، ج: XII، ص: 103

<sup>14</sup>- صحيح البخاري، ج: III، ص: 202. وينبغي عند قراءة هذا الإسناد التلقّف بعبارة «قال» على هذا النحو: “... عن ابن المنكر [قال]: سمعتُ جابراً...”. وفي هذا المعنى يقول ابن الصلاح: “جرت العادة بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الإسناد خطأ، ولا بدّ من ذكره حالة القراءة لفظاً”. مقدّمة ابن الصلاح، ص: 227



المُعتمر بن سليمان قال: سمعتُ أبي يحدث عن قتادة عن أنس قال: ...<sup>15</sup>. فالمُعتمر بن سليمان (ت. 187 هـ) قد أخذ الحديث عن أبيه سليمان سماعاً.

ولما كان السماع من لفظ الشيخ حاصلًا من إحدى طريقتين: الإملاء أو التحديث، فإنَّ الواحدي قد انفرد دون غيره من علماء القرآن والمفسرين باعتماد الإملاء في نقل أخبار أسباب النزول. والشواهد على ذلك كثيرة منها خبر سبب نزول الآيات 41-47 من سورة المائدة 5، إذ يقول: ”حدثنا أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري إملاءً قال: أخبرنا أبو محمد حاجب بن أحمد الطوسي قال: ...“<sup>16</sup>. والبيّن من هذا المثال وغيره<sup>17</sup>، أنّ الواحدي -وهو يمثل الحلقة الأخيرة من حلقات الإسناد- قد تلقّى رواية الخبر سماعاً عن طريق الإملاء على التحديث. ويعمد المؤلف أحياناً إلى تحديد الإطارين الزماني والمكاني اللذين تمّ فيهما تلقّي الرواية إملاءً، إذ يقول عند تناول سبب نزول الآية 28 من سورة الكهف 18: ”حدثنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري إملاءً في «دار السنّة» يوم الجمعة بعد الصلاة في شهر سنة عشر وأربعمائة قال: ...“<sup>18</sup>.

وإذا غلب على الواحدي إجراء عبارة «أخبرنا» في مفتتح أسانيد الأخبار، فإنّه عدل عن تلك العبارة في الحالات التي كان فيها تلقّي الرواية من طريق الإملاء، وأورد بدلها عبارة «حدثنا». وبذلك نشأ عنده ضرب من التلازم بين «حدثنا» و«الإملاء». ويؤكد هذا التلازم ما ألمحنا إليه سابقاً من أنّ مصطلح «حدثنا» ارتبط مع الواحدي بالسماع شكلاً من أشكال تحمّل الأخبار.

وبناءً على ما سبق ذكره، فإنّ كمّاً هائلاً من أسانيد الأخبار التي تضمّنتها مدوّنتنا النصّية قام على مصطلح «حدثنا» أو «حدثني». فمما جاء في مفتتح خبر سبب نزول الآية 42 من سورة المائدة 5 ما يلي: ”قال ابن إسحاق: وحدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس...“<sup>19</sup>. ولما كانت طريقة تحمّل الحديث سماعاً تقتضي اجتماع طرفين هما المحدث والطالب، فإنّ بعض الرواة يعلنون عن ذلك الاجتماع إعلاناً صريحاً على نحو ما جاء في خبر سبب نزول الآية 27 من سورة الأنفال 8، إذ يقول الطبري: ”حدثنا القاسم بن بشر بن معروف قال: حدثنا شيابة بن سوار قال: حدثنا محمد المحرم قال: لقيتُ عطاء بن أبي رباح فحدثني قال: حدثني جابر بن عبد الله: ...“<sup>20</sup>. فالتحديث استدعى لقاءً ثنائياً جمع بين راوي الخبر

<sup>15</sup>- أسباب النزول، ص: 397-398. وانظر أمثلة أخرى بالصفحات 77 و79 و133 و467...

<sup>16</sup>- المصدر نفسه، ص: 197

<sup>17</sup>- انظر: المصدر نفسه، ص: 260

<sup>18</sup>- المصدر نفسه، ص: 305. وانظر أنموذجاً آخر بالصفحة 477

<sup>19</sup>- سيرة ابن هشام، ج: II، ص: 179

<sup>20</sup>- تفسير الطبري، ج: VI، ص: 219



عطاء بن أبي رباح (ت. 114 هـ) والسماع له محمد المُحرم، وهو بدوره ينهض بوظيفة الرواية داخل سلسلة الإسناد.

وقد يُبْنَى القسم الأكبر من الإسناد على تواتر فعل «حدّث» مسندًا إلى الضمير المتكلم مفردًا أو جمعًا، بحيث يعقد هذا الفعل صلة سماع بين رواة السلسلة دون التصريح بحصوله تحديدًا أو إملاءً. ويندرج في هذا النمط الإسناد المتعلق بخبر سبب نزول الآية 59 من سورة المائدة 5 حين يقول الطبري: «حدّثنا هناد السري قال: حدّثنا يونس بن بكير قال: حدّثنا محمد بن إسحاق قال: حدّثني محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت قال: حدّثني سعيد بن جبير أو عكرمة عن ابن عباس قال: ...»<sup>21</sup>. والذي يعتقد القدامى صوابه أنّ التحقيق في سيرة هؤلاء الرواة والنظر في تواريخ وفاتهم قد يثبت اتصال الراوي بالراوي الذي قبله. من ذلك أنّ هناد بن السري التميمي (ت. 243 هـ) معدود من شيوخ الطبري في التفسير والقراءات<sup>22</sup>. ثمّ إنّ هنادًا بدوره قد روى عن يونس بن بكير الشيباني (ت. 199 هـ).

## 2. القراءة

إنّ الطريقة الثانية من طرق تحمّل الحديث هي «القراءة على الشيخ، وسواء كنت أنت القارئ أو غيرك وأنت تسمع، أو قرأت من كتاب أو من حفظ أو كان الشيخ يحفظ ما يُقرأ عليه أو يمسه أصله»<sup>23</sup>. وتُسمّى هذه الطريقة لدى بعض علماء الحديث «عَرْضًا»<sup>24</sup>. ومأى هذه التسمية أنّ الطالب يُعْرَض ما حفظه من حديث على الشيخ، وهو يسمع، بقطع النظر عن كون مرجع العَرْض الذاكرة أو الكتاب<sup>25</sup>. وقد حدّد ابن الصلاح - من جهة التعيين - مختلف الصيغ التعبيرية الموافقة للقراءة على الشيخ بالقول: «وأما العبارة عنها عند الرواية بها، فهي على مراتب: أجودها وأسلمها أن يقول: «قرأت عن فلان» أو «قُرئ على فلان وأنا أسمع فأقرّ به». فهذا سائغ من غير إشكال. ويتلو ذلك ما يجوز من العبارات في السماع من لفظ الشيخ مطلقة إذا أتى بها ههنا مقيدة بأن يقول: «حدّثنا فلان قراءةً عليه» أو «أخبرنا قراءةً عليه» ونحو ذلك»<sup>26</sup>.

<sup>21</sup>- المصدر نفسه، ج: IV، ص: 632

<sup>22</sup>- انظر: ابن النديم، الفهرست، (طبعة بيروت)، ص: 385. وراجع أيضًا الداودي، طبقات المفسرين، ج: II، ص: 111

<sup>23</sup>- القاضي عياض، الإلماع، ص: 70

<sup>24</sup>- انظر: مقدّمة ابن الصلاح، ص: 137 والسيوطي، تدريب الراوي، ج: II، ص: 12

<sup>25</sup>- يقول محمد القاضي متحدّثًا عن «القراءة» ومقارنًا إيّاها بـ«السماع»: «إنّ الفارق الأساسي بينها وبين السماع أنّ الحديث فيها لا يُذكر بلسان الشيخ كما هو الشأن في السماع، وإنما يُذكر بلسان الطالب». الخبر في الأدب العربي، ص: 231

<sup>26</sup>- مقدّمة ابن الصلاح، ص: 138

وعندما ننظر في أخبار أسباب النزول، فإننا لا نجد استعمالاً لهذه العبارات في الأسانيد باستثناء مواطن قليلة وردت في كتاب الواحدي. وما يلاحظ في شأنها أنها لم تُذكر في رؤوس الأسانيد. ففي الخبر المبين لسبب نزول الآية 43 من سورة النساء 4 نقف على الإسناد التالي: "أخبرنا أبو عبد الله بن أبي إسحاق قال: حدثنا أبو عمرو بن مضر قال: حدثنا إبراهيم بن علي الذهلي قال: حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت: ..."<sup>27</sup>. والذي يستفاد من هذا الإسناد أن يحيى بن يحيى التميمي (ت. 226 هـ) قرأ على مالك بن أنس (ت. 179 هـ) روايته للخبر متضمناً للحلقات الثلاث الأولى من سلسلة الإسناد، ونعني بذلك عائشة (ت. 58 هـ) والقاسم وعبد الرحمن بن القاسم (ت. 126 هـ).

ولعل صيغة أخرى من صيغ «القراءة» على مستوى الأداء تجلو ما نحن بصدده، إذ استهلّ الواحدي خبر سبب نزول الآية 128 من سورة آل عمران 3 بالإسناد التالي: "أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا بحر بن نصر قال: قرئ على ابن وهب: أخبرك يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: ..."<sup>28</sup>. فهذا المثال يدلُّ على أن بحراً بن نصر (ت. 267 هـ) لم يقرأ الحديث بنفسه، وإنما قرأه غيره على ابن وهب الدينوري (ت. 308 هـ)، وهو يسمع. ومتى أظهرنا ما هو مُضمَّن في الإسناد - استناداً إلى العبارة عن القراءة على الشيخ - فإنه يمكن أن يُقرأ بالطريقة التالية: "... حدثنا بحر بن نصر قال: قرئ على ابن وهب [وأنا أسمع فأقرُّ به]: أخبرك يونس بن يزيد...".

وحينما نظر علماء الحديث في إمكان إجراء مصطلحي «حدثنا» أو «أخبرنا» للتعبير عن القراءة على الشيخ، فإنهم اختلفوا إلى مذاهب ثلاثة، إذ قال أصحاب المذهب الأول بالمنع، ومنهم أحمد بن حنبل والنسائي. ومال ممثلو المذهب الثاني إلى القول بالجواز، ومنهم الزهري ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة والبخاري. ولذلك قال القاضي عياض: "ومذهب مالك - رحمه الله - ومعظم العلماء الحجازيين والكوفييين أن «حدثنا» و«أخبرنا» واحد، وأن ذلك يستعمل فيما سمع من لفظ الشيخ، فيما قرئ عليه وهو يسمع"<sup>29</sup>. أما أنصار الموقف الثالث فإنهم أجازوا عبارة «أخبرنا» ومنعوا مصطلح «حدثنا». ونذكر منهم خاصة الشافعي (ت. 204 هـ) ومسلماً<sup>30</sup>. ويبدو أن الموقف الأخير - الواقع في منزلة وسطى بين منزلتي المنع والجواز - هو الذي شاع العمل به. ومن ثمّ تمحّضت عبارة «حدثنا» للسمع، واختصت عبارة «أخبرنا» بالقراءة، إذ "الفرق بينهما صار هو الشائع الغالب على أهل الحديث، والاحتجاج لذلك من حيث اللغة عناء وتكلف. وخير ما

<sup>27</sup> - أسباب النزول، ص: 158

<sup>28</sup> - المصدر نفسه، ص: 126

<sup>29</sup> - الإلماع، م. م، ص: 122

<sup>30</sup> - انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: 138-139







مع المغيب أو يكتب له ذلك بخطه بحضرته أو مغيبه. والحكم في جميعها واحد. إلا أنه يحتاج مع المغيب لإثبات النقل أو الخط<sup>36</sup>. ولذلك فإن المراد بالإجازة هو أن يمنح الشيخ أو المحدث إنذناً - أو ما يُسمى بلغة اليوم تصريحاً- للطالب كي يروي عنه، جزئياً أو كلياً، أحاديثه أو كتاباته. وتتم الرواية، وهنا، من غير طريقي سماع لفظ الشيخ أو القراءة عليه. وقد تبسّط علماء الحديث في القول في الإجازة، فجعلوها ضرورياً. واللافت للانتباه أيضاً أنه كلما تأخرنا في الزمان ازدادت أنواع الإجازة. فهي خمسة أنواع مع الخطيب البغدادي<sup>37</sup>، وستة أنواع عند القاضي عياض<sup>38</sup>. وأضحت مع ابن الصلاح سبعة أنواع<sup>39</sup>، وبلغت تسعة عند السيوطي<sup>40</sup>.

ويبدو أن ازدياد ضروب الإجازة مردّه رغبة علماء الحديث في قبول أكبر عدد ممكن من الأحاديث النبوية المروية من طريق الإجازة. وما جلب انتباهنا حول تلك الضروب أن عدداً منها سبق على سبيل الافتراض لا من جهة الواقع المتحقق. فالنوع الخامس مثلاً يُهمّ "الإجازة للمعدوم. ولنذكر معه الإجازة للطفل الصغير. هذا نوع خاض فيه قوم من المتأخرين واختلفوا في جوازه. ومثاله أن يقال: أجزت لمن يولد لفلان"<sup>41</sup>. أما في ما يخص عبارات الرواية عنها، فإن الإجماع بين القدامى قد حصل في ما ذكر منها على وجه التعيين دون الإطلاق<sup>42</sup>. وهذا ما يلخصه قول القاضي عياض: "وقد رأيت للقدمات والمتأخرين قولهم في الإجازة: أخبرنا فلان إنذناً، وفيما أدن لي فيه، وفيما أطلق لي الحديث به عنه، وفيما أجازني..."<sup>43</sup>. ويضيف ابن الصلاح صيغاً أخرى مثل قول المُجيز: "أجزت لفلان رواية مسموعاتي" أو "أجزت له مسموعاتي"<sup>44</sup>.

ومرة أخرى انفرد الواحدي دون غيره من المفسرين وعلماء القرآن باستعمال لفظ «الإجازة» أو ما يقوم مقامه استعمالاً صريحاً في نقل الأخبار. فمما قاله بمناسبة روايته لسبب نزول الآية 135 من سورة آل عمران

<sup>36</sup>- القاضي عياض، الإلماع، ص: 88

<sup>37</sup>- انظر: الكفاية في علم الرواية، ص: 348-389

<sup>38</sup>- انظر: الإلماع، ص: 88-107

<sup>39</sup>- انظر: مقدّمة ابن الصلاح، ص: 151-162

<sup>40</sup>- انظر: تدريب الراوي، ج: II، ص: 29-43

<sup>41</sup>- مقدّمة ابن الصلاح، ص: 158

<sup>42</sup>- لن نهتمّ بالمصطلحات التي اختلف فيها علماء الحديث عند تأدية الرواية من طريق الإجازة. وعلة ذلك انعدام القرائن المميزة بين طرق التحمل الثلاثة (السماع والقراءة والإجازة) عند إجراء مصطلح «أخبرنا» مثلاً دون تقييد. ولذلك احترزوا من الإجازة وضبطوها بشروط شاملة للراوي والإسناد معاً. وفي ذلك يقول ابن عبد البر (ت 463 هـ): "الصحيح أنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة وفي شيء معين لا يشكل إسناده"، المصدر نفسه، ص: 164. ولئن كانت الأداة «عن» مفيدة لاحتمال الانقطاع في الإسناد، فإنها قد تدل على الرواية من طريق الإجازة خاصة حينما تأتي وفق الصيغة التالية: "قرأت على فلان عن فلان". المصدر نفسه، ص: 62

<sup>43</sup>- الإلماع، ص: 132

<sup>44</sup>- مقدّمة ابن الصلاح، ص: 164

3: "أخبرني أبو عمرو محمد بن عبد العزيز المروزي إجازةً، أخبرنا محمد بن الحسين الحدادي، أخبرنا...<sup>45</sup>. ويعني هذا كله أنّ الواحدي ما كان له أن يروي هذا الخبر لو لم ينلّ إذنًا بذلك من أبي عمرو المروزي. ونجد تنويحًا آخر في إجراء عبارة «الإجازة» عند تناول الواحدي سبب نزول الآية 33 من سورة الأحزاب 33، فهو يقول: "أخبرنا عقيل بن محمد الجرجاني فيما أجاز لي لفظًا قال: حدّثنا...<sup>46</sup>. وتواترت عند المؤلّف عبارة «الإذن في الرواية» في عدد من الأسانيد من نحو الإسناد المتعلّق بسبب نزول الآية 260 من سورة البقرة 2: "أخبرنا أبو نعيم الأصبهاني فيما أذن لي في روايته، حدّثنا عبد الله بن جعفر، حدّثنا...<sup>47</sup>. وقد عوّل الواحدي على رواة عديدين في أخذ الرواية من جهة الإجازة منهم أبو نعيم الأصفهاني (ت. 430 هـ) وعبد الرحمن بن الحسن الحافظ (ت. 454 هـ) وأبو عمرو القنطري وعقيل الجرجاني (ت. 427 هـ)..."

#### 4. المكاتبه

إنّ المقصود بالمكاتبه طريقة من طرق تحمّل الحديث، "هو أن يسأل الطالب الشيخ أن يكتب له شيئاً من حديثه، أو يبدأ الشيخ بكتاب ذلك مفيداً للطالب بحضرته أو من بلد آخر. وليس في الكتاب ولا في المشافهة والسؤال إذن ولا طلب للحديث بها عنه"<sup>48</sup>. ونبّه ابن الصلاح إلى أنّ المكاتبه نوعان: نوع أوّل تنفصل فيه المكاتبه عن الإجازة، ونوع ثانٍ تقترن فيه المكاتبه بالإجازة على نحو ما يظهر في قول القائل: "أجزت لك ما كتبتك لك أو كتبتك به إليك"<sup>49</sup>.

ويبدو أنّ شيوع «المكاتبه» بهذا المعنى قد تحقّق بعد تدوين العلوم الإسلاميّة منذ منتصف القرن الثاني الهجري من ناحية، وبعد تشكّل علم الحديث وتبلور مقوماته النظرية المتعلّقة بالإسناد من ناحية أخرى<sup>50</sup>. ولئن احترز علماء الحديث من إجراء عبارتي «حدّثنا» و«أخبرنا» على الإطلاق في الرواية بالمكاتبه، فإنهم شدّدوا على استعمال عبارات تفيد بوضوح معنى «المكاتبه» في نقل الحديث من مثل: "كتب إليّ فلان قال: حدّثنا فلان كذا وكذا" أو "أخبرني به مكاتبه أو كتابه"<sup>51</sup>.

<sup>45</sup> - أسباب النزول، ص: 127

<sup>46</sup> - المصدر نفسه، ص: 370

<sup>47</sup> - المصدر نفسه، ص: 88. وانظر نماذج أخرى بالصفحات 68 و107 و119 و169

<sup>48</sup> - القاضي عياض، الإلماع، م. م، ص: 83-84. وانظر أيضًا مقدّمة ابن الصلاح، ص: 173، والسيوطي، تدريب الراوي، ج: II، ص: 55

<sup>49</sup> - مقدّمة ابن الصلاح، ص: 173

<sup>50</sup> - لذلك لا نوافق فؤاد سزكين على قوله: "إنّ المكاتبه أو الشكل المبكر للكتاب كانت إحدى طرق التحمّل المألوفة بجانب السماع والقراءة في القرن الأوّل الهجري"، تاريخ التراث العربي، مج: I، ص: 232

<sup>51</sup> - مقدّمة ابن الصلاح، ص: 174



وقد استند الواحدي إلى الرواية بالمكاتبة في أربعة مواطن من مؤلفه. فهو يقول في فاتحة خبر سبب نزول الآية 196 من سورة البقرة 2: ”أخبرنا عبد الله بن عباس الهروي فيما كتب إليّ: أنّ العباس بن الفضل بن زكرياء حدّثهم...“<sup>52</sup>. ولا ندري في هذه الحالة هل إنّ كتابة الشيخ للخبر قد أنجزها بنفسه أم أمر غيره بذلك؟ ولا نعلم أيضًا هل تمّت هذه المكاتبة بحضور الواحدي أم في غيابه؟

## 5. الوجادة

تعني الوجادة لدى علماء الحديث ”الوقوف على كتاب بخطّ محدّث مشهور يعرف خطّه ويصحّحه وإن لم يلقه ولا سمع منه، أو لقيّه ولم يسمع منه كتابه هذا، وكذلك كتب أبيه وجدّه بخطّ أيديهم“<sup>53</sup>. وإذا تجاوزنا احتراز جلّ محدّثين من إجراء عبارتي «حدّثنا» و«أخبرنا» في الرواية بالوجادة<sup>54</sup>، فإنّهم قبلوا صيغًا عديدة في التعبير عن هذه الطريقة من طرق التحمل، من أبرزها قول الراوي: ”وجدت بخطّ فلان“ أو ”قرأت في كتاب فلان بخطّه“<sup>55</sup>، أو ”وجدت في كتاب ظننت أنّه بخطّ فلان“ أو ”بلغني عن فلان أنّه ذكر كذا وكذا“ أو ”وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني“<sup>56</sup>.

وعندما ننقّب عن الوجادة في رواية أخبار أسباب النزول نرى الواحدي يصرّح بها لفظًا في موضعين من كتابه. إلا أنّ هذه الوجادة لم تُسند إلى المؤلف بل ارتبطت براوي من رواة الخبر داخل سلسلة الإسناد. فعند التعرّض إلى الآية 115 من سورة البقرة 2 نجد الإسناد التالي: ”أخبرنا أبو منصور [...] حدّثنا أحمد بن عبيد الله بن الحسن العنبري قال: وجدّ في كتاب أبي: حدّثنا عبد الملك العزّرمي، حدّثنا عطاء بن أبي رباح...“<sup>57</sup>. وما يعيننا من هذا الإسناد أنّ نصّ الخبر قد استخرجه أحمد بن عبيد الله من كتاب أبيه عبيد الله بن الحسن العنبري (ت. 168 هـ). ولمّا كانت عبارة «بلغني» دالّة على الرواية بالوجادة، فإنّ تواترها في أسانيد أخبار أسباب النزول يكاد يكون مقتصرًا على الروايات التي نقلها محمّد بن إسحاق ولكن دون تعيين من أخذ عنه الرواية. من ذلك قول ابن هشام في سياق تحديد سبب نزول الآية العاشرة من سورة الأنعام 6: ”قال ابن

<sup>52</sup>- أسباب النزول، ص: 62. وانظر أمثلة أخرى على الرواية بالمكاتبة بالصفحات 27 و84 و165

<sup>53</sup>- القاضي عياض، الإلماع، ص: 116-117. وانظر كذلك الخطيب البغدادي، الكفاية، ص: 379-382 ومقدّمة ابن الصلاح، ص: 178 والسيوطي، تدريب الراوي، ج: II، ص: 60-63

<sup>54</sup>- انظر: مقدّمة ابن الصلاح، ص: 179

<sup>55</sup>- القاضي عياض، الإلماع، ص: 117

<sup>56</sup>- مقدّمة ابن الصلاح، ص: 179

<sup>57</sup>- أسباب النزول، ص: 40. وانظر أنموذجًا آخر عند التعرّض إلى سبب نزول الآية الرابعة من سورة التحريم 66، المصدر نفسه، ص: 461

إسحاق: ومرّ رسولُ الله -فيما بلغني- بالوليد بن المغيرة...<sup>58</sup>. ومن المواطن القليلة التي وردت فيها عبارة «بلغني» في كتاب الواحد ما جاء في مستهلّ الخبر المتعلّق بسبب نزول الآية 35 من سورة الأحزاب 33: «قال مقاتل بن حيان: بلغني أنّ أسماء بنت عميس...»<sup>59</sup>. والذي يستفاد من هذه العبارة أنّ الرواة يعولون عليها متى قصدوا التكتّم على مصادرهم المكتوبة التي استمدّوا منها مروياتهم. ومن البدهيّ إذن أن يتسلّل التدليس والوضع إلى الأخبار المرويّة من طريق الوجداء، سواء كانت الإحالة على المصادر المكتوبة نازعة إلى التعميم والإبهام أو موهمة بتعيين أصحابها. وهذا ما أشار إليه ابن الصلاح بالقول: «وقد تسامح أكثر الناس في هذه الأزمان بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرّ وتثبّت. فيطالع أحدهم كتابًا منسوبًا إلى مُصنّف معيّن وينقل منه عنه من غير أن يثق بصحّة النسخة قائلاً: قال فلان كذا وكذا، أو ذكر فلان كذا وكذا...»<sup>60</sup>.

والذي نخرج به بعد نظرنا في مسالك رواية الأخبار استنادًا إلى طرق تحمّل الحديث أنّ العبارات المستعملة في الأداء غلب عليها التنوّع في الصيغ والتعدّد في المصطلح على الرغم من أنّ أسانيد أخبار أسباب النزول لم تعتمد في روايتها على «المناولة» و«الإعلام» و«الوصيّة». والجامع المشترك بين ما ذكرناه أنّها من صيغ إمكان تصنيفها إلى صنفين:

• **صنف أول** ضمّ عبارات أجزاها بعضهم على الإطلاق، فجاءت شاملة لطرق في التحمّل عديدة من قبيل «حدّثنا» و«أخبرنا».

• **وصنف ثانٍ** تضمّن عبارات ذكرها علماء الحديث على سبيل التقييد والتعيين. ومن ثمّ نصّوا فيها على ما يقطع بنسبتها إلى طريقة مخصوصة من طرق التحمّل من قبيل التمييز بين «أخبرني إملاءً» و«أخبرني إجازةً»...

فنحن إزاء موقفين متقابلين: تميّز الأول بالمرونة في استخدام العبارات والمصطلحات الداخلة في طرق التحمّل. واتّسم الثاني بتشدّد أصحابه في التعامل مع هذه المصطلحات. ولعلنا نعلّل ذلك باستفحال ظاهرة وضع الأحاديث واختلاق أخبار أسباب النزول، فضلاً عن ميل علماء الحديث المتأخّرين إلى التساهل في إطلاق

<sup>58</sup>- سيرة ابن هشام، ج: II، ص: 9. وانظر أمثلة أخرى في: ج: I، ص: 395 وص: 399، وج: II، ص: 7... وراجع أيضًا تفسير الطبري، ج: VII، ص: 648

<sup>59</sup>- أسباب النزول، م. م، ص: 370. وقد يستعمل الرواة عبارات أخرى مضارعة في الدلالة الاصطلاحية لكلمة «بلغني» من قبيل ما ورد في سبب نزول الآية 177 من سورة البقرة 2، إذ نجد الصيغة التالية: «قال قتادة: ذُكر لنا أنّ رجلاً...»، المصدر نفسه، ص: 52

<sup>60</sup>- مقدّمة ابن الصلاح، ص: 180

عبارات الأداء على مختلف طرق التحمل دون تمييز ما يقوم بين تلك العبارات من فروق. ولذلك يتكرر عند ابن الصلاح القول التالي: "... وهذا هو الصحيح اللائق بمذهب أهل التحري والنزاهة".<sup>61</sup>

وعلى صعيد آخر، فإن طرق تحمل أخبار أسباب النزول تُردُّ إلى مرجعين هما الشفوي والمكتوب. ذلك أنّ «السمع» و«القراءة» مثلاً معبران عن المرجع الشفوي بينما تتعلّق الوجدادة بالمرجع المكتوب. غير أنّ الفروق بين المرجعين قد تدقُّ حتّى في طريقة التحمل الواحدة؛ إذ يمكن التعويل على المصادر المكتوبة في النقل الشفوي عبر «السمع» و«القراءة». فقد «سئل أحمد بن حنبل من ابنه: أنت تقول: قرأت على عبد الرحمن عن مالك، فهل سمع عبد الرحمن هذا أم قرأه؟ فردّ ابن حنبل: إنّ عبد الرحمن ذكر أنّه أخذ كتاب الصلاة في الموطأ عن مالك قراءة عليه. أمّا سائر الأبواب، فقد قرئت على مالك. وكان عبد الرحمن أثناء ذلك يقرأ معه في نسخة»<sup>62</sup>. ويؤكد هذا المثال أنّ «الإملاء» أو «التحديث» في الرواية بالسمع من الشيخ يكونان حفظاً أو قراءة من مصادر مدوّنة. ولا يخفى أنّ أصل الحفظ قائم على الذاكرة وما يمكن أن يطرأ عليها من نسيان أو عطب. ولذلك ألف الخطيب البغدادي كتاب «أخبار من حدّث ونسي»<sup>63</sup>.

ثم إنّ اهتمام المفسرين وعلماء القرآن بطرق تحمل الأخبار يُبرّر في ما بيّناه من تلازم بين الحديث النبويّ وعلم أسباب النزول. ومن البدهي أن ينحصر ذلك الاهتمام في القسم الأوّل من بنية الخبر عموماً<sup>64</sup>، وهذا ما ينمّ عن دلالة وينهض بوظيفة. ففي مستوى الدلالة خشي القدامى من اهتزاز ثقة المسلمين بأخبار أسباب النزول. فكان لا بدّ في نظرهم من أدائها بطرق في التحمل عديدة أساسها التحري في انتقال الخبر من راوٍ إلى آخر. ولذلك قد نستغرب من بقاء مراسم الثقافة الشفوية في ضوء سيادة المكتوب.<sup>65</sup> أمّا في مستوى الوظيفة، فإنّ التعلّق بطرق أخذ الرواية من شأنه أن يصرف الأنظار عن نقد متون الأخبار. ذلك أنّ سمة التحري في نقل الروايات وتخريج الأحاديث كافية عند المفسرين وعلماء القرآن لضمن «صحّة» أخبار أسباب

<sup>61</sup>- المصدر نفسه، ص: 174

<sup>62</sup>- نقلاً عن فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، مج: I، ص: 239

<sup>63</sup>- انظر: مقمّة ابن الصلاح، ص: 118

<sup>64</sup>- لننّ قدّم ابن خلدون نقد المتن على السند في الأخبار التاريخية، فإنّه تهيب من تطبيق هذا المنهج على الأحاديث النبوية، على نحو ما بيّنه بالقول: "... إنّما كان التعديل والتجريح هو المعيار في صحّة الأخبار الشرعية لأنّ معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتّى يحصل الظنّ بصدقها. وسبيل صحّة الظنّ الثقة بالرواية بالعدالة والضبط"، المقمّة، ص: 37

<sup>65</sup>- رأى محمّد القاضي في هذا الأمر طرفاً، إذ يقول: "والطريف أنّ تناقص دور المشافهة لم يصحبه تناقص في منزلة الإسناد. بل ظلّ القوم يسندون وإن كانوا يستمدّون مادة علمهم من بطون الكتب". الخبر في الأدب العربي، ص: 254

النزول. فَهُمُ ”إِذَا أَجَازُوا نَقْدَ الْمُتُونِ فَسَيَكُونُونَ كَمَنْ فَتَحَ أَبْوَابَ مَعْبَدِ أَرْتُوذُكْسِيِّ مَقْدَّسٍ عَلَى مَصَارِيْعِهَا أَمَامَ الْمَذْهَبِ الَّذِي يَدْعُو لِمَحَارِبَةِ (كَذَا!) التَّقَالِيدِ وَعِبَادَةِ الصُّورِ“<sup>66</sup>.

<sup>66</sup>- ليوني كيتاني، مقدّمة كتاب حوليات الإسلام، ص: 371







MominounWithoutBorders



@ Mominoun\_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com